هل أصبح التغيير الوزاري مطلبا عاما وحاجة ملحّة؟!

حميد الموسوي - بغداد

الأزمة العراقية المستفحلة والتي بدأت بعد سقوط السلطة السابقة في ٩ نيسان ٢٠٠٣ وما زالت مستمرة الى يومنا هذا والى وقت لا يعلمه الا الله والتي تشعبت أطرافها وتعددت اتجاهاتها وتفرعت أغصانها فتمثلت بتصاعد وتيرة الأعمال الارهابية من تفجير وذبح وخطف وتخريب ونهب وسلب حتى غاب الأمن والاستقرار بشكل لافت. والى شيوع ظاهرة الفساد الاداري وعلى أدنى وأعلى المستويات وكأنها الوباء المستشري وما رشح عنهما من تداعيات صارت سببا في تردي الخدمات وتوقف عجلة العمل. فقد أسهم هذان العاملان الرئيسان المتلازمان "الارهاب والفساد الاداري" بشكل فاعل في عرقلة العملية السياسية وتعطيل مسيرة الاعمار واعادة بناء العراق الجديد. ولا يختلف اثنان في ان العلاج يجب ان يبدأ بالوضع الأمني على ان لا تكون المعالجة سطحية فالمسألة تحتاج الى معالجة الأسباب والعوامل المساعدة والتي تمثل الحالة الاقتصادية السبب او العامل المساعد الكبير في تردي الوضع الأمني، فانتشار البطالة وتفشي الفقر مع ارتفاع اسعار الغذاء والمواد الأخرى دفع الكثيرين من ضعاف النفوس الى الانخراط في العمليات الارهابية للحصول على المبالغ السخية التي تبذلها الجهات الممولة لعصابات القاعدة والتي تشتري بدورها ذمم البعض وتستأجرهم ليوفروا الملاذ الآمن لتلك العصابات ثم تسخرهم في تنفيذ جرائم القتل والخطف والتفجير والتدمير، فمع وجود اجهزة الأمن والشرطة والحرس الوطني تستمر حالة اضطراب الامن وتفشي الجريمة، وهذا ما يجعل الجميع يتساءلون.. أين الدولة؟!.

ان مثل هذا التساؤل لا ينفي وجود الدولة، لكنه يبحث عن الدولة القوية دولة النظام والقانون. وبطبيعة الحال فإن مثل هذه الدولة لم ولن تتصف بالقوة ما لم تكن مبنية على أسس متينة وفي مقدمة هذه الأسس البرنامج المتكامل لعمل هذه الدولة والذي يربط دوائرها ومؤسساتها، برباط العمل المخلص لأداء أقدس واجب في خدمة شعب ووطن وكأنها اليد الواحدة. كما تأتي مسألة اختيار الاكفاء من الوزراء ووكلائهم وباقي المسؤولين في المرتبة الثانية من هذه الشرائط والأسس بحيث يكون الاختيار بعيدا عن المحاصصات والتحزبات والمحاباة وان فرضت هذه العوامل نفسها لظرف طاريء فعلى المسؤول ان يعمل بما يمليه عليه واجبه الذي أقسم على أدائه بحرص ووطنية وأن ينسى بأنه يمثل الطرف الفلاني أو ينسب الى الحزب أو الجهة الفلانية خاصة في تعامله الوظيفي اليومي.

وفي ضوء المعطيات المتحققة صار هناك انطباع عام يوحي بفشل تشكيلة الحكومة التي تشكلت قبل اكثر من سبعة شهور، في تحقيق الحد الأدنى من متطلبات الحياة اليومية من امن واستقرار وخدمات وفرص عمل. على ان اللوم لا يقع على الحكومة لوحدها والفشل لا يتحمل وزره الوزير فقط، فالأداء الناجح لأي وزارة أو مؤسسة يقوم على عدة عناصر وينهض بوجود تظافر عوامل عديدة من بينها الخطط والبرامج المرسومة لسير عمل تلك الوزارة ومؤسساتها يتبعه اسلوب وطريقة تنفيذ تلك الخطط ثم تأتي كفاءة وصدقية الوزير وحرص وجدية طاقم العمل في تلك الوزارة مع الأخذ بنظر الاعتبار الظروف المحيطة بعمل تلك الوزارة وخاصة اذا كانت طبيعة تلك الأعمال ميدانية.

ولا يخفى ان تشكيلة حكومة المالكي تمت وفق صيغة التوافقات التي خصصت لكل أطراف العملية السياسية نسبة معينة من الوزارات التي شكلت الحكومة الحالية وعليه فأن الأحزاب والكتل السياسية تتحمل مسؤولية اخفاق الوزراء الذين اختارتهم من الوزارة تنفيذها. ومن الطبيعي اشراك جميع الكتل الممثلة في البرلمان العراقي في وضع البرامج ورسم الخطط واختيار الوزراء حتى لا تقع اللائمة على طرف واحد بعينه. ان الحكومة التي جاءت بارادة شعبية تستمد قوتها من نفس الارادة التي منحتها ثقتها وبالتالي فهي محقة بتغيير من تشاء ارضاء للارادة الشعبية وليس خوفا من هذه الكتلة أو تلك. فالسيد المالكي حين قال "انا صديق اميركا ولست برجلها في العراق!" وحين اجهر صراحة بأن الاميركان لا يسمحون له بتحريك سرية واحدة رغم كونه القائد العام للقوات المسلحة! انما كان واثقا من شعبه العراقي الصبور الذي منحه صوته، وان هذا الشعب سيستمر في دعمه لهذه الحكومة مهما كانت التضحيات طالما انها وضعت نصب عينيها السير لعملية التغيير حتى النهاية وطالما انها شهرت السيف بوجه اعداء الحرية من الارهابيين القادمين من وراء الحدود ووعدت شعبها باحلال الامن والاستقرار وتوفير العيش الكريم. ان شعب العراق الوفي الذي ذاق الأمرّين من السياسات الهوجاء والظلم والاستعباد والتعسف الذي مارسته السلطات المنقرضة ولم تمنحه زمر الضلال فرصة للتمتع بنسيم الحرية منذ سقوط الأصنام في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ والى يوم الناس هذا. ما زال متسلحا بصبره الأسطوري وعيناه تتطلعان الى مستقبل مشرق وحلم طال انتظار تحققه، وعودا لمسألة اجراء التغيير الوزاري نرى انه اصبح مطلبا ملحّا وحاجة ماسة بعد تصاعد وتيرة الأعمال الارهابية في عموم البلاد وفي بغداد بشكل خاص: ان في تجارب الشعوب أمثلة كثيرة وعبر ودروس يمكن الاستفادة منها والسادة المسؤولون أعرف من غيرهم.. فقد نقل عن أحد قادة الثورة الصينية انه كان يعزي أتباعه بعد كل اخفاق في مسيرة الثورة بقوله "هذا فشلنا الاول وبعدها يقول هذا فشلنا الثاني وهكذا" فالاعتراف بالاخفاق وتحديد الفشل يدفع بأتجاه اكتشاف سبل جديدة للنجاح.

التغيير الوزاري لا يعد ضعفا أو منقصة في حكومة عملت في أجواء مشحونة معتمة في ظل اضطراب سياسي وأمني وحاربت في خنادق متداخلة وعلى جبهات متعددة

منقصة في حكومة أدت ما عليها، عملت في أجواء معتمة وحسب امكانات متاحة وفي ظل فوضى واضطراب سياسي وغياب أمني وحاربت في جبهات متعددة وخنادق متداخلة وخروقات معمقة. وحتى يكون التغيير الوزاري المرتقب ناجحا ويؤتي ثماره المرجوة عاجلا يتوجب على السيد رئيس الوزراء المالكي ان يتوخى الدقة المتناهية في اختيار الوزراء الجدد وأن يعلنها بجرأة المعهودة بأن الكتلة الفلانية تفرض عليه وزيرا فاشلا. فيما اذا اصرت كتلة سياسية على فرض وزير غير كفوء على أن يسبق عملية تنصيب الوزراء الجدد وضع البرامج ورسم الخطط لسير عمل كل وزارة متبوعا بأسلوب واضح لتنفيذ الخطط المطلوب ورشحتهم لشغل المناصب التي خصصت لهم وفق تلك الصيغة. ومن هنا تعالت الأصوات بعد الاخفاقات المتكررة والمتوالية في اداء هذه الوزارة أو تلك، مطالبة بضرورة اجراء تغيير وزاري في بعض الوزارات التي أصيبت بالشلل أو هي نصف مشلولة، وحتى لو جاء التغيير الوزاري شاملا فهو لا يعني بدعة في عالم السياسة فجميع دول العالم الدستورية وغير الدستورية تجري تغييرات وزارية وانتخابات مبكرة دون ان يخل ذلك في طبيعة مسار الدولة او يعد ضعفا بها أو

الاعتراف بالإخفاق وتأشير مواطن الفشل وتحديد مكامن الخلل يدفع باتجاه اكتشاف سبل جديدة للنجاح وابتكار وسائل أفضل للنهوض

من الوزارة تنفيذها. ومن الطبيعي اشراك جميع الكتل الممثلة في البرلمان العراقي في وضع البرامج ورسم الخطط واختيار الوزراء حتى لا تقع اللائمة على طرف واحد بعينه. ان الحكومة التي جاءت بارادة شعبية تستمد قوتها من نفس الارادة التي منحتها ثقتها وبالتالي فهي محقة بتغيير من تشاء ارضاء للارادة الشعبية وليس خوفا من هذه الكتلة أو تلك. فالسيد المالكي حين قال "انا صديق اميركا ولست برجلها في العراق!" وحين لا احد ينكر ان العراق يمر بأصعب وأحلك فترة في تاريخه وان الحكومة تتحمل ما لم تتحمله حكومة في أي بلد من بلدان العالم وانها وضعت بين ركام تركة خراب شامل وهجمة متداخلة الأطراف وبأعتى وأشرس صور الاجرام بربرية وتدميرا. وما لم تتظافر جهود الجميع من أحزاب وحركات سياسية ودينية ومنظمات مجتمع مدني ووسائل اعلام وتتوحد صوتا وفعلا في اسناد دولة القانون فأن معاناة هذا الشعب ستستمر الى مدى لا يعلمه الا الله تعالى.

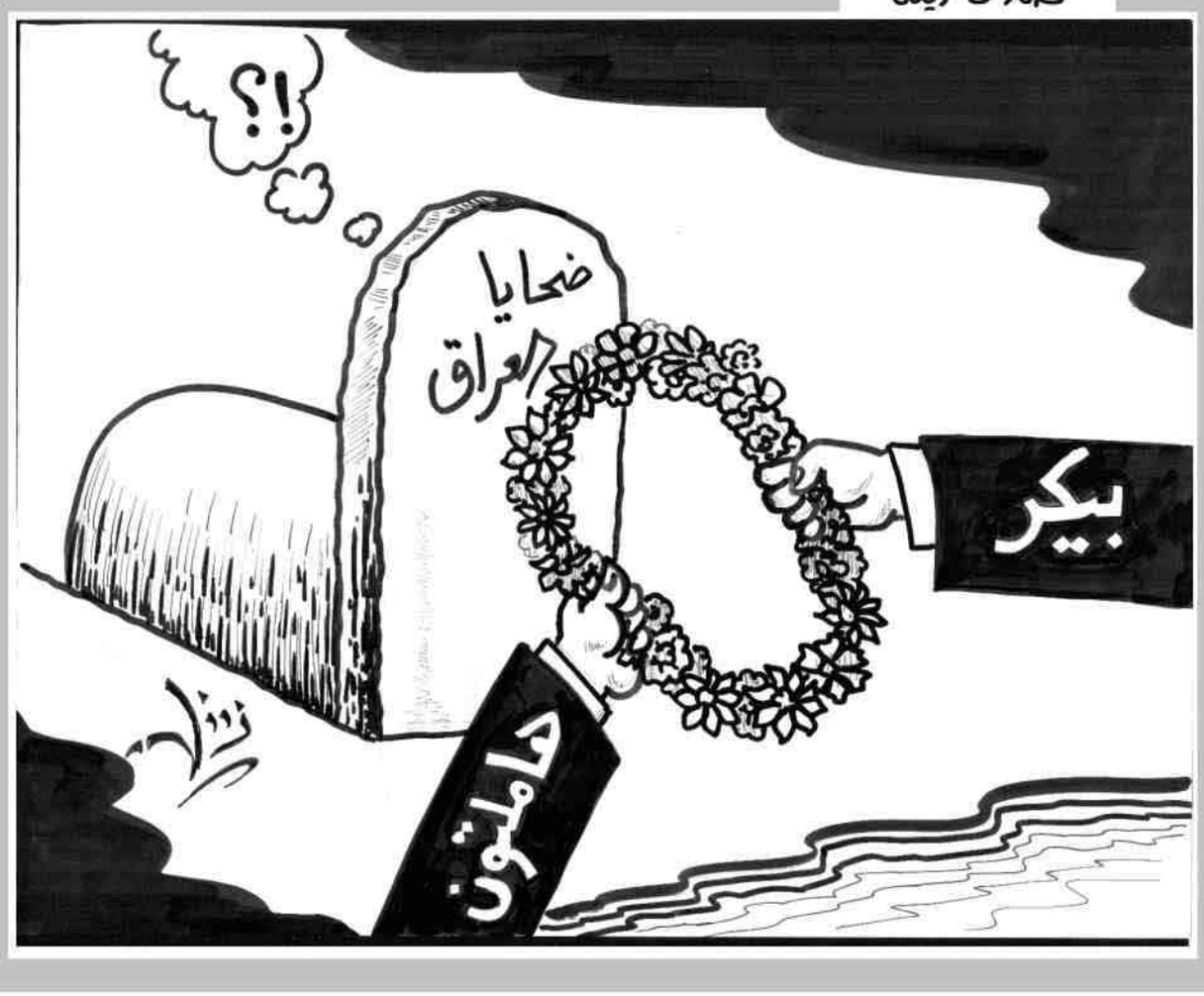

صلاح زينل

مؤتمر القوى السياسية للحوار والمصالحة الوطنية.. عسى ولعلما

أبو حيدر المولى - بغداد

المؤتمر الأول للحوار والمصالحة الوطنية الذي عقدته القوى والأحزاب السياسية في السادس عشر من كانون الاول ٢٠٠٦ وحضرته مختلف الأحزاب والقوى السياسية المشاركة في الحكومة وغير المشاركة فيها، يمثل انعطافة جديدة في مسار العملية السياسية، ويعد بانفراج سريع للأزمة العراقية العالقة منذ سقوط السلطة السابقة. ففي قراءة أولية للطروحات والأفكار التي قدمها قادة العملية السياسية نرى التاكيد على ضرورة احترام ارادة الشعب العراقي الصابر التي أنجبت الدستور الدائم وأقامت حكومة وطنية.

وكذلك الأصرار على مكافحة الارهاب بكل أشكاله واعادة الامن والاستقرار الى ربوع العراق الجديد. كما اتفقت جميع الأصوات على وحدة العراق ارضا وشعبا والرفض القاطع لأي صورة من صور العودة للدكتاتورية المقيتة.

ودعت أكثر الأصوات الى ايجاد ميثاق شرف تجمع عليه القوى السياسية العراقية يقضي بالاتفاق على مواجهة الارهاب وتحقيقا للمصالحة والحوار الوطني. وعلى ان يكون السلاح محصورا بيد الحكومة من اجل تحقيق وتعزيز دولة القانون التي يجب ان تقف جميع الحركات والقوى السياسية في مساندتها وانجاح مهامها في مجالات احلال الأمن واعادة بناء العراق الجديد.

في حين رفضت معظم الكتل السياسية الحوار مع الصداميين والتكفيريين الذين ارتكبوا المجازر البشعة بحق الشعب العراقي أبان تسلطهم خلال الحقبة الماضية وما أشاعوه من خراب وسفك دماء بعد سقوط اجتثاث البعث وغيرها، كما اكد على ضرورة الفصل بين البعثيين والصداميين الذين تلطخت أيديهم بدماء الشعب العراقي. وأعلن في الوقت نفسه بأن مؤسستي السجناء وعوائل الشهداء قد باشرتا عملهما الا وهو انصاف السجناء والشهداء ومتضرري النظام السابق وبأختلاف اتجاهاتهم وانتماءاتهم. وشدد على ضرورة التخلي عن ثقافة فرض الرأي على الآخرين بقوة السلاح بأعتبارها نهجا دكتاتوريا جر البلاد الى الخراب والدمار، وأعلن فتح الباب امام ضباط ومراتب الجيش السابق الراغبين في العودة للخدمة على أساس مهني خدمة لوطنهم وبعيدا عن الانتماءات والتحزبات والأثنيات. وحول التعديل الوزاري اشار السيد رئيس الوزراء الى ان ذلك اصبح حاجة ملحة لتنشيط الحياة في مفاصل الدولة واجهزتها المختلفة، وألح على أهمية مساهمة الكتل السياسية المشاركة في العملية السياسية بشكل جاد وفاعل لتسريع عملية اجراء التعديل الوزاري الذي صار مطلبا ضروريا في هذه المرحلة الحساسة، وطالب بتحويل الملف الأمني الى يد سلطتهم الغاشمة.

وكان لمشاركة البرلمان العراقي في هذا المؤتمر نصيبا كبيرا كونه يمثل جميع أطياف الشعب العراقي حيث طالب وعلى لسان رئيس مجلسه بالعمل على طي صفحة الماضي من اجل استقرار العراق وازدهاره وحرصا على وحدته الوطنية.

واكدت كلمة السيد رئيس الجمهورية على الوقوف مع كل المساعي التي تعمل من اجل توحيد الصفوف والمواقف وتجاوز الخلافات بين العراقيين.

اما السيد رئيس الوزراء فقد دعى مجلس النواب الى مراجعة فقرات الدستور واعادة النظر في القوانين التي اصدرها الحاكم المدني الأسبق "بول بريمر" والمتمثلة بقانون حل وزارة الاعلام ووزارة الدفاع وقانون العراقيين فورا.

ثم توالت كلمات المشاركين الذين زاد عددهم عن "٢٠٠" شخصية سياسية في طرح لم يخرج عن نطاق توحيد المواقف وضرورات الحوار الوطني لإنهاء دورة العنف واعادة الامن والاستقرار والبدء باعمار العراق الجديد.

ان مشاركة هذا العدد من مختلف القوى والأحزاب السياسية في هذا المؤتمر يعطي مؤشرات ايجابية تنبيء عن تقدم واضح في سير العملية السياسية وتفهم كامل من كل الأطراف المشتركة بضرورة تعليق الخلافات والجلوس الى طاولة الحوار الوطني البناء من اجل انهاء حقبة دامية سوداء صبغت تاريخ العراق الجديد بالمآسي دفع ثمنها هذا الشعب الصابر بكل مكوناته وطوائفه.

اننا في الوقت الذي نثمن فيه الجهود المبذولة في لم الشمل وتوحيد الصف، واتمام المصالحة الوطنية، ندعوا من الأعماق ان تكلل هذه الجهود بالنجاح وان تكون مقرراته ملزمة وفاعلة ومنتجة معيدة للعراقيين ثقتهم بقياداتهم وحركاتهم الوطنية بعدما خيبت آمالهم مؤتمرات ومؤتمرات!.

متطلبات المرحلة الحرجة تحتم على ان تكون مقررات المؤتمر ملزمة ومنتجة لتعيد للعراقيين ثقتهم بقيادتهم وحركاتهم الوطنية بعدما خيبت آمالهم مؤتمرات ومؤتمرات

العراقيون يتحملون المسؤولية الرئيسة لتدهور الأوضاع البيئية في العراق

سعد حسين - بغداد

أدى التطور الصناعي و أنتشاره في مختلف بقاع العالم خلال القرن العشرين الى استخدام واسع النطاق للطاقة والى زيادة حجم النفايات والفضلات الصناعية والبشرية نتيجة ارتفاع معدلات سكان الأرض وزيادة عدد المدن على حساب المساحات الخضراء والغابات، هذا الوضع دفع بالأمم المتقدمة الى أقامة المؤسسات العلمية والبحثية والمختبرية وتبادل الخبرات والمعلومات وعقد المؤتمرات لحماية البيئة الوطنية والعالمية عموما من التلوث ولحماية الوجود الإنساني على كوكبنا.

لقد أصبحت قضايا حماية البيئة محط نقاشات على المستويين الوزاري والبرلماني في الدول وعلى صعيد التعاون الدولي بعد تفاقم التأثيرات الناجمة عن توسيع الصناعات البتروكيمياوية على وجه الخصوص والمخاوف من تعرض المياه والتربة والهواء للتلوث الصناعي ولعل أكثر معالم التقدم تأثيرا على البيئة هو تسرب الأشعاعات النووية من المفاعلات والنفايات وكما حصل ذلك بعد أنفجار تشرنوبل في أوكرانيا قبل عقدين من الزمن.

دفعت مخاوف المجتمع الدولي من حدوث كوارث بيئية الى تصاعد دعوات منظمات المجتمع المدني والمؤسسات العلمية الى العمل للمحافظة على الوجود الأنساني على الأرض وايجاد بيئة وطنية وعالمية سليمة، وفي ضوء الأستجابة الدولية لهذا المطلب، شكلت بعد منتصف القرن الماضي وبدرجات تصاعدية مئات المنظمات غير الحكومية وعدد من الأحزاب السياسية لحماية البيئة من نتائج التقدم الصناعي وسوء استخدام الانسان للسلع الصناعية والتخلص منها بطريقة لا تؤثر على البيئة، واتجهت جهود المجتمع المدني أولا الى تخفيض نسبة التلوث المتصاعدة ووقفها عند حدودها الحالية ثم المباشرة بتخفيضها الى أقصى درجة ممكنة مع الأخذ بنظر الأعتبار توعية المجتمع الدولي بخطورة العبث بالبيئة وغض النظر عما يسببه الأستهلاك البشري من اثار خطيرة بيئية تؤثر على مستقبل الحياة على كوكبنا.

ومن أهم الأهداف التي تبنتها المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية التي يطلق عليها تسمية "الخضر" هي وقف تدمير وإزالة الغابات لا سيما في مناطق نهر الأمازون في البرازيل. وكذلك غابات أندونيسيا وماليزيا التي تمثل أكبر رئة يتنفس العالم من خلالها ويحصل على الأوكسجين وتصل حدة أنشطة جماعات الخضر وموّيديها الى التصدي لأجراءات الدولة في توسيع أستخداماتها للطاقة النووية وفي طريقة التخلص من الفضلات النووية أضافة الى جهودها المتواصلة لحماية الحياة البرية بسبب عمليات الصيد البري والبحري غير المبرمجة مما أدى الى زوال أنواع من الحيوانات وانخفاض مضطرد لعدد من الحيوانات كالحيتان والفقمة والطيور والدببة ووحيد القرن والمطالبة بتخصيص مساحات كافية لعودة الحياة البرية في أكبر عدد ممكن من الدول. في ضوء الاهتمام الدولي الجاد بحماية البيئة والأنسان والحيوان والنبات، تتعرض البيئة في العراق الى التراجع يوما بعد أخر ويزداد حجم الضرر والخطورة فيها في ظل غياب الوعي الجماهيري وتراجع أداء الدولة على الرغم من أستحداث وزارة معنية بحماية البيئة تشكلت في وقت متأخر وتحتاج الى دعم مادي ونقص في الملاكات الكفوءة لملاحقة التقدم العلمي المعاصر والأستفادة من أخر المخترعات والوسائل التي تستخدم للحفاظ على البيئة من التلوث، إلا أنّ المسؤوليات التي تضطلع بها الوزارة اليوم لا تتناسب امكاناتها وقدراتها المالية والعلمية والفنية مع حجم خطورة التلوث البيئي في العراق.. كما يشكك في قدرة الوزارة على تحقيق أهدافها كما ينبغي ما لم تتعاون معها مؤسسات الدولة الأخرى ومنظمات المجتمع المدني والمراكز العلمية والبحثية الوطنية والسكان على وجه الخصوص الذين تقع على عاتقهم المسؤولية الرئيسة لحماية البيئة في العراق.

صحيح أن العراق خال من الغبار النووي وليس فيه مفاعلات نووية ومصانع اسلحة كيمياوية وبايولوجية، ولكن مؤشرات التلوث البيئي فيه ما تزال في أعلى معدلاتها بسبب عدم التزام السكان بالشروط والضوابط البيئية ويأتي في مقدمتها التخلص من الفضلات الصناعية وزيوت وشحوم كراجات السيارات في المجاري العامة تنتهي بعد ذلك الى نهري دجلة والفرات فضلا عن اهمال وتقصير في تجميع الأنقاض والفضلات للاستهلاك البشري في داخل المدن وأطرافها والمناطق الزراعية وهذه الظاهرة بحد ذاتها تشكل خطرا على البيئة لا سيما فيما يتعلق بطريقة التخلص من الفضلات الصناعية والدهون في الأنهر حيث يسود الأعتقاد أن نهر دجلة ملوث من شمال بغداد وحتى جنوب الصويرة وأن الأسماك والأحياء المائية اصبحت نادرة فيه بعد أن أختفى معظمها. ما يجري في العراق في ضوء التوسع في المشاريع العمرانية في بغداد والمدن الأخرى على الأساس الأفقي وليس العمودي ودون الأخذ بالمعايير الدولية فيما يخص المساحات الخضراء والزراعية أمر يثير المخاوف الحقيقية من احتمال حدوث كوارث بيئية يعود ضررها على الأنسان والأحياء الأخرى ويتوقع أن ينجم عنها أمراض خطيرة. في ضوء ما تقدم، يخشى الخبراء أن يشهد العراق المزيد من التصحر وتقلص المساحات الخضراء وزوال متواصل للأشجار والنخيل المثمرة ويشير البعض الى أن الأحداث المأساوية التي حدثت في العراق خلال العقود الثلاث الأخيرة قد ساهمت في زيادة حجم الضرر على سبيل المثال:

١. الحروب الخارجية والنزاعات الداخلية التي امتصت الآلاف من العاملين في القطاع الزراعي لتجنيدهم في القوات المسلحة وهذا أدى الى ترك مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية تقدر بملايين الهكتارات عرضة للتصحر بسبب عدم زراعتها.

٢. تدمير وقطع متعمد لملايين النخيل والأشجار خاصة في البصرة والمناطق الجنوبية وكذلك في شمال العراق اضافة الى تأخر مكافحة الأمراض وموجات الوباء التي تعرضت لها النخيل وأشجار الفواكه حيث يقدر عدد النخيل التي فقدها العراق خلال "٣٠" سنة حوالي "١٨" مليون نخلة اضافة الى انقراض مئات الأنواع النادرة من التمور.

٣. تعرض تربة ومياه العراق إلى التلوث باليورانيوم المنضب والى اهتزازات شديدة في القشرة الارضية في المناطق الجنوبية الرسوبية بسبب تعرضها الى حربين عام ١٩٩١ و ٢٠٠٣ أستخدمت فيها الآلاف من المدرعات والدبابات الثقيلة والقصف الجوي والبري.

٤. غياب دور الدولة في التعويض لاستعادة المناطق الخضراء التي تحولت الى أرض جرداء أو صحاري أو مناطق سكنية ولم يشهد العراق ولا حتى حملة وطنية واحدة لإعادة تشجير غابات النخيل وأشجار الحمضيات في المناطق المتضررة ولا حتى مستوطنة للحياة البرية.

٥. بسبب عجز الدولة عن توفير الكهرباء يستخدم العراقيون أكثر من مليون مولدة كهربائية تعمل بالكاز والبنزين الذي تستهلك منه حسب التقارير المعلنة حوالي مليوني لتر من الوقود يوميا والتي تؤثر الغازات الناجمة عن احتراق الوقود على الهواء والنبات فيما تؤثر الدهون التي تسكب في المجاري العامة على مياه الأنهر.

٦. النقص الكبير في كمية المياه لنهري دجلة والفرات بعد انشاء تركيا لعدد من السدود الضخمة اخرها سد اليسو الذي تستعد تركيا لملئه بـ"١١" مليار متر مكعب من الماء على حساب حصة العراق من مياه دجلة مما سيؤدي الى نقص لا يقل عن ثلث منسوب المياه فيه و التي هي أصلا لا تكفي وترتفع فيه نسبة الأملاح وخفض جريان مياه النهر.. هذا اضافة الى زوال مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية وتجفيف مساحات كبيرة من المسطحات المائية ومستوطنات الأسماك و الطيور.

٧. عدم تطبيق الدولة اجراءات صارمة ضد من يعبث بالبيئة العراقية وخاصة صيد الأسماك بالقنابل وقتل الحيوانات البرية والطيور المهاجرة دون سبب سوى اللهو.

بعد سقوط النظام في نيسان ٢٠٠٣ واطلاق حرية العمل السياسي والنقابي تشكل وفقا لمعلومات متداولة ما يزيد عن "٣٠٠" حزب وكيان سياسي وأكثر من "١١" ألف منظمة حكومية مسجلة لدى وزارة المجتمع المدني والاف غيرها غير مسجلة معنية بحقوق الأنسان والأنشطة الأجتماعية وللأسف لم يبرز من بين هذا الكم الهائل منظمات نشطة وحيوية في ميدان حماية البيئة وان وجدت حقا فليس لها دور فاعل لتحريك الرأي العام والمجلس النيابي والحكومة حول حقيقة المخاطر التي تهدد البيئة العراقية.

على ما يبدو فأنّ هذا الموضوع لا يحتل موقع الأولوية ولا حتى الثانوية في سلم القضايا الساخنة التي تضطلع بها الحكومة أو البرلمان وهذا يعني توقع أكيد لتزايد حجم الأضرار التي تلحق بالبيئة وظهور مشاكل خطيرة تهدد الحياة البشرية في مناطق معينة من العراق وعلى وجه الخصوص في وسط وجنوبي العراق والحدود الشرقية والجنوبية منها حيث ترتفع نسب التلوث والأشعاع فيها. يا ترى بعد هذا العرض الموجز، هل ستبدأ وزارة البيئة بالخطوة الأولى لحماية البيئة ولو بإجراء يؤدي الى منع أصحاب الكراجات والمولدات من رمي زيوت السيارات والمولدات في المجاري العامة أو منع الصيادين من استخدام القنابل والكهرباء لصيد السمك في أعالي الأنهر والسدود أو محاسبة سوّاق المركبات المستهلكة محركاتهم من السير في وسط بغداد والذي يصدر من محركاتهم دخان وسموم بكثافة عالية؟. أسئلة كثيرة تنتظر الأجابة.